الفصل الرابع

العلاقات بين الدول

ان العلاقات الداخلية والخارجية للدول تكمل بعضها بعضا . ومع أنها تبحث فى فصول منفصلة فى هذا الكتاب ، ولكنها غير منفصلة من الناحية العملية ، لأنها تنشأ وتنمو جنبا الى جنب وفى آن واحد . وكلما سايرت بعضها بعضا ، زادت الفوائد التى يجنيها سكان البلاد المختلفة . ولا نكون فى الواقع مبالغين اذا قلنا ان الوصول الى التناسق بين العلاقات الداخلية والخارجية لكل الدول مطلب ضرورى لخير البشرية جميعا

وهناك عاملان يمثّلان هذه النقطة بوضوح ، أحدهما الاعتماد الاقتصادى المتزايد للدول بعضها على بعض ، وهو مايبدو بأجلى وضوح فى الموقف العالمى من نقص فى معظم السلع . وثانيهما ازالة الحواجز بين الدول بالتدريج مع نمو المعرفة وانتشارها عن طريق التوسع السريع فى وسائل المواصلات . وفى الحالة الثانية لعبت حربا القرن العشرين العالميتان ولاشك دورا ان لم يكن لسبب آخر سوى انتقال الملايين من الرجال والنساء خارج حدود بلادهم ، وكانت أقل فائدة جنوها علمهم بوجود شعوب أخرى غير شعوبهم

أضف الى هذا أن الاعتبارات الاستراتيجية قد عدلتها التغيرات التى طرأت على الحروب الحديثة . وليس من العسير النظر بعين التقدير الى أن العلاقات الخارجية للدول لم تعد مسئولية حفنة من رجال الدولة وحدهم بل أصبحت تهم كل المواطنين فى كل الدول بطريقة وثيقة مباشرة . وبهذا المعنى يحق لنا أن نتحدث عن رأى عالمى بدأ يتكون ببطء لكنه لم يتشكل بعد ، ويشوبه فى كثير من الحالات مخاوف وشكوك كثيرة أساسها تجاربهم

فى الماضى ، ولكنه جدير بأن يحدث ضغطا على الشئون العالمية ، بل أصبح له فعلا نصراء يؤيدونه من فوق المنابر فى المحافل الدولية المختلفة التى تم انشاؤها

وبعد هذه المقدمات يجدر بالجغرافى السياسى أن يطلب تعريفا لمحيط دراسته فى هذه المتاهة من المشكلات الصعبة العسرة الحل ، فى كثير من الأحيان ، التى تعرف عادة بالشئون الدولية . والجواب الأول عن هـذا السؤال هو أنه لا يمكن أن يكون هناك حد معين دقيق يفصل بين النواحى الجغرافية البحتة للعلاقات بين الدول وبين النواحى الأخرى . واذا فكرنا أن العلاقات بين الدول محصورة فيما يشبه الغرف المحكمة ، كان معنى هـذا أننا ننكر الدليل المتوافر لدينا من الملاحظة والاستنتاج المتسمين بالذكاء . وفى الواقع أن هذه العلاقات وما يصحبها من مشكلات ومنازعات، كغيرها من العلاقات البشرية ، لها طابع مركب فيه تمتزج عوامل كثيرة بعضها ببعض ، لدرجة لا يمكن معها فصلها بوضوح

ومع ذلك فالسياسة الخارجية للدولة تسيطر عليها ناحية أو أكثر من علاقاتها بالدول الأخرى . فالاتحاد السوفييتى ، مثلا ، يبدو أنه وقع صريع الرغبة فى الأمن العسكرى الذى يرجو من ورائه تحقيق الانشاء الاجتماعى والاقتصادى الذى يتمشى مع نظرياته السياسية الخاصة . وهناك أيضـا علاقات فرنسا الخارجية وكذلك شـئونها الداخلية ، ومعظمها لا تزال يسيطر عليها الخوف من احتمال عدوان ألمانى

ومن الناحية الأخرى نجد بلاد الشرق الأقصى ومن بينها الهند والصين وأندونيسيا ما زالت تهتم بتنمية استقلالها وتخلصها من السيطرة السياسية والاقتصادية للدول غير الآسـيوية ، كما تهتم أيضا بنمو بارز للميـول القومية . ويترتب على ذلك أن علاقاتها الخارجية تتأثر بهذه الاعتبارات . هذه الدول وغيرها كثير يمكن ضرب الامثلة بها على تعقد وتنوع العلاقات الخارجية للدول ، وهى تدل على أنه بينما لايوجد حد فاصل واضح فان كثيرا من عناصر العلاقات الخارجية تقع خارج نطاق البحث الجغرافى

أما وقد سلمنا بقصور الجغرافيا السياسية فى ميدان الدراسة الخاص هذا ، فاننا نستطيع أن نعطى الاجابة الثانية ــ وهى الأهم ــ عن السؤال الذى قدمناه آنفا . فمهما يكن الشكل الذى يتخذه النمط العالمى للدول ، ومهما تكن المرحلة التى تصل اليها العلاقات بين الدول .. فان الحقيقة هى أن كل دولة يجب أن تشغل أرضا ، وأن نشاط سكانها يجب أن يتكيف بالخواص الطبيعية لتلك الارض الى حد ما

وهذه البيئة الطبيعية للدولة ان هى الا جزء من بيئة عالمية أعظم ، تلعب فيها اعتبارات المساحة والمسافة والموقع دورا حيويا ، لافى مسائل الاستراتيجية العسكرية فحسب بل فى الانتاج الزراعى والصناعى كذلك ، وفى توزيع كل أنواع السلع . ومن ثم فان هناك مايمكن أن يسمى بيئة طبيعية عالمية هى الهيكل الذى يقوم عليه النشاط بين الدول بنفس الطريقة التى بها تهيىء البيئة الطبيعية للدولة الواحدة مسرح نشاطها الداخلى ، وان يكن على نطاق أوسع كثيرا

وعلى ذلك يكون ميدان الدراسة الذى يدعيه الجغرافى السياسى فى هذا المجال هو العلاقات بين أنواع النشاط الخارجى للدول وبين المسرح الطبيعى العالمى الذى يمارس فيه النشاط . والجغرافى السياسى مضطر فى نفس الوقت الى أن يدرك اختلافا جوهريا واحدا بين النشاط الداخلى والخارجى ويعترف به . ففى حالة النشاط الداخلى تستخدم الدولة سلطة سيادتها ، فتحدد السرعة فى الانجاز وتوجه نشاط مواطنيها . وفى حالة النشاط الخارجى فلا وجود لمثل تلك السلطة المطلقة . وليس هناك حتى الآن سلطة عالمية توجه الشئون بين الدول وتوجد الترابط بينها . والواقع أن أعظم مشكلة سياسية فى وقتنا هذا هى ايجاد طريقة للتوفيق بين الحاجة الى عمل تتفق عليه كل الدول أو بعضها وبين ممارسة السيادة فى كل دولة من الدول . وقد يقال أيضا ان هذا ليس من شأن الجغرافى . فاذا قبل هذا وجب أن يكون الجواب ، أن ممارسة سلطة السيادة كثيرا ما سببت تعديلا فى كلتا السياستين الداخلية والخارجية ، اللتين يجب على الجغرافى أن يلم

بآثارهما ، اذا كان لابد له أن يصل الى ذلك الرأى المتوازن ، عن أنواع النشاط البشرى ، وهو الأمر الذى يجب أن يكون هدفه الذى يسعى اليه . .

يتضح اذن أن الجانب من العلاقات بين الدول ، الذى يوليه الجغرافى السياسى اهتمامه الأساسى ، هو ذلك الذى ينشأ عن العلاقة بين الأحوال الطبيعية وأنواع النشاط البشرى على مستوى عالمى ، والذى تعبر عنه السياسات الخارجية للدول الأصلية . وهذه العلاقات تتخذ انماطا عالمية قابلة للتغير ، ولكنها تكشف عن ظروف أساسية جديرة بالتحليل . لقد كان المرحوم السير هالفورد ماكندر (Halford Machinder) بين الجغرافيين الأول ، الذين اقترحوا أنموذجا عالميا كهذا ، وأكد الحاجة الى ادراك « الحقائق الجغرافية » ، وخلص من هذا الى أن نمو الدول غير المتعادل هو السبب المباشر أو غير المباشر للحروب العظمى فى التاريخ . كما أنه ، الى حد كبير ، نتيجة للتوزيع غير المتساوى للخصب وللفرص الاستراتيجية على وجه الكرة الأرضية

وقد أعاد الأستاذ « فوست »(١) «Fawcett» فيما بعد تمحيص آراء « ماكندر » فأبان أن « ماكندر » كان على حق حين أكد « أن من يحكم شرق أوربا يتسلط على قلب القارة » ، وأن عبارته المشهورة الثانية : « ان من يحكم قلب القارة هذا يسيطر على جميع العالم »(٢) أبعد عن الحقيقة ، لأن داخل العالم القديم هو فى الوقت الحاضر قليل السكان وتعوزه التنمية التى توفر له الأيدى العاملة والموارد المادية التى يستطيع بها أن يسيطر على البلاد الكثيفة السكان ، والواقعة فى أطراف العالم القديم المكتظة بالسكان ، وينتهى الأستاذ « فوست » الى النتيجة التالية :

« لكن اذا قدر للدولة الداخلية أن تمد حكمها الى سائر أوربا فعندئذ

---

(١) نقلا عن محاضرة هربرتسون التذكارية « ل . س . ب . فوست «O. E. Baker» المنشورة فى مجلة «الجغرافيا» ، المجلد الثانى والثلاثون ، فى شهر مارس سنة ١٩٤٧

(٢) صفحة ١٠ من المجلد المذكور

يوفر الجمع بين أوربا وقلب القارتين أى الامتداد الى أوسع قلب قارى ـ يوفر الموارد الكافية للسيطرة على الأقاليم الأخرى فى أطراف الأرض وحكم العالم أجمع » ..

ان صحة هذه الفكرة عن الأنموذج العالمى لا يختلف فيها اثنان ، وقد يصبح التباين بين الأراضى فى داخل القارة وفى أطرافها أكثر بروزا عندما يحين الوقت للاتحاد السوفييتى أن يفيق من آثار الحرب .. ويبدو أيضا أن الانحياز الحالى للدول الكبرى يعكس هذا الأنموذج الجغرافى . فدول الكومنولث البريطانى والامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، وهى جميعا ينطبق عليها وصف « ماكندر » للدول الواقعة فى أطراف القارات ، يبدو أنها جميعا متحدة فى وجه روسيا السوفييتية فيما يتعلق بمؤتمرات السلام العالمية . واذا نظرنا الى هذا الترتيب نظرة استراتيجية ، وجدنا أن للاتحاد السوفييتى ميزات كثيرة : من خطوط مواصلات داخلية الى أراض مندمجة متصلة بعضها ببعض الى موارد ضخمة موجودة فعلا أو كامنة الى نظام سياسى موحد الى حد ما . أما الدول التى تحيط بقلب القارة العظيم هذا فأبعد ما تكون عن الاتحاد السياسى .. ويحول دون وحدتها فعلا فى السلم أو فى الحرب أن خطوط مواصلاتها مع قلب القارة ملتوية ، يقع معظمها فى البحر ـ بحكم توزيع اليابس والماء ـ وتمر معظمها بشمال الاطلنطى وبالبحر المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندى

وهذه الطرق البحرية ذات فائدة كبرى للدول التى تستخدمها ، لو كان السلام يسود العالم ، لان النقل البحرى لا يزال أقل وسائل النقل نفقة وأيسرها استخداما لنقل كميات كبيرة من السلع التجارية ، ولذلك كانت العلاقات بين الدول وثيقة الاتصال بحرية الملاحة البحرية . ولكن بسبب طبيعتها الجغرافية ، وبخاصة فى حالة الطريق المار بالبحرين المتوسط والأحمر ، وهو الطريق الذى يضيق فى أماكن كثيرة ، تتعرض هذه الطرق للعدوان . ومن ثم يستلزم التهديد بقطعها الاحتفاظ بقوات دفاعية فى المناطق

التى يكمن فيها الخطر ، واقامة قواعد مزودة بالجنود ، والحاجة الى نفقات كبيرة قد تكون لها آثار خطيرة على السياسات المالية للدول التى تنشئها

ويمكن أن نضرب مثلا مناسبا لهذه الحالة بروسيا التى لم تكن قط دولة بحرية ، بينما احتفظت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان ، وكلها دول واقعة فى الأطراف بالمعنى الذى نقصده هنا ، بأساطيل ومراكب حربية عظيمة فى الماضى الحديث . وقد اعتمدت بريطانيا بصفة خاصة ــ مدة تزيد على مائة عام ــ على البحرية الملكية باعتبارها وسيلة لبقاء هذه الطرق البحرية العظيمة الأهمية ، مفتوحة للانتفاع بها . وقد أفلحت بعملها هذا ، وبصرفها مبالغ طائلة على معدات رأسمالية ، فى اعتناق فكرة « حرية البحار » لتخدم مصالحها ، لكن مما لاشك فيه أن هذا قد خدم مصالح مواطنى كل الدول الاخرى الذين استفادوا من الابقاء على حرية التجارة البحرية . وهكذا اكتسبت بريطانيا باضطلاعها بهذه المسئوليات والتعهدات العالمية مركزا مرموقا ، فضلا عن الميزات الاقتصادية ، يحسدها عليه دول أخرى سعت الى أن تحذو حذوها ، فأدى ذلك الى قيام التنافس والنزاع الشديد اللذين أمكن ايقافهما مؤقتا فقط عن طريق اتفاقات لوضع قيود على التسلح البحرى

لذلك فانه بينما يوحى الطابع العالمى بوجود مجموعة من المصالح المشتركة بين الدول « المتطرفة الموقع » بالرغم مما يبدو عليها من اختلاف فى مستويات التنمية الاقتصادية والثقافية ، فان علاقاتها قد كشفت عن فشلها فى ادراك هذه « الحقيقة الجغرافية » الجوهرية . ومما لاشك فيه أنه لم يكن هناك مايدل على بذل مجهود مشترك واع لاستغلال التسهيلات التى وفرتها عوامل الموقع العالمى وسهولة استخدام الطرق المائية ، وتنوع الموارد بقصد انماء مصالح هذه الدول المتطرفة الموقع اجمالا . وقد أمكن استئصال نقطة الضعف هذه بتكوين هيئة حلف شمال الاطلسى التى تمثل مجهودا فرديا يرمى الى توحيد أربع عشرة وحدة سياسية غير متكافئة من وجوه أخرى

وأما العلاقات الخارجية للاتحاد السوفييتى فكانت على النقيض تتميز منذ البداية بتقدير لموقعه الجغرافى فى المجال العالمى .. واذا استثنينا اشتراكه فى الحرب العالمية الثانية ، وهو الاستثناء الوحيد الذى يمكن أن نبين أن الذى دفع الاتحاد السوفييتى اليه دفعا ، هو الغزو الألمانى فى سنة ١٩٤١ ، فان الادارة الروسية كانت تسعى دائما الى تنمية اقتصادها الداخلى مع المحافظة على صلاتها بالدول المحيطة بها . ولقد أفلح الاتحاد السوفييتى فى تثبيت أهميته ، على اعتبار أنه دولة عالمية ، وذلك عن طريق الكسب الاقليمى كما فى حالة لتوانيا ولاتفيا واستونيا ، وعلى حساب فنلندة وبولندة ورومانيا ، أو التأييد الاقتصادى والسياسى لدول مثل بولندة وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبلغاريا . وبهذا أصبح لروسيا لأول مرة فى التاريخ شىء أكثر من « نافذة على بحر البلطيق » . ومن المحتمل أن تكتسب روسيا موقعا أفضل فيما يتعلق بالمضايق عن طريق اعادة النظر المنتظرة فى معاهدة « مونتريه » ، وتحسين العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفييتى من جهة وبين تركيا وايران من جهة أخرى ، فتوحى بأن هناك تعزيزا لموقع روسيا الاستراتيجى فى تلك البلاد . وبالرغم من ذلك فان الاتحاد السوفييتى اما أنه مد سيادته واما انه نمى دوائر مصلحته فى جانبيه الغربى ، والجنوب الغربى ، بقدر أعظم من أى وقت مضى ..

وليس الموقف العام أقل ملاءمة لروسيا على الطرفين الشرقى والجنوبى منه فى قلب القارة . وأول كل شىء وأهمه أن ظهور الصين الشيوعية وسقوط اليابان قد أزالا من شرق آسيا خطرا كان يهدد الأمن السوفييتى . وثانيا ــ وربما كان هذا أعظم أهمية الى أمد بعيد ــ التغير الذى حدث فى العلاقات بين أجزاء من جنوب شرق آسيا ودول غرب أوربا . فالهند لم تعد تحكمها لندن . وأندونيسيا قد نالت قدرا كبيرا من الحكم الذاتى . والمستعمرات الفرنسية فى جنوب شرق آسيا تهدد بالانفصال فى كل وقت . وبقى أن نرى اذا كانت الروابط الاقتصادية بين الدول الاستعمارية فى غرب أوربا وبين ممتلكاتها السابقة فى جنوب شرق آسيا ستضعف أو تقوى

نتيجة لهذه التغيرات ، غير أن تقدم الخطوات التى خطتها تلك المناطق الآسيوية نحو الاستقلال السياسى يلائم السياسة الخارجية الروسية

ويرى الروس أنه كلما عظمت الوحدة الاقتصادية ، والسياسية والعسكرية والثقافية بين الدول الواقعة فى الأطراف ، اشتد الخطر على أمن قلب القارة . وأما التنافر ، وهو مايشجع عليه موقع تلك البلاد الجغرافى ، فمن صالح الروس لأنه يقلل من فرص القيام بعمل موحد ضد السياسة السوفييتية . وقل أن يكون هناك شك فى أن الدافع على تلك السياسة الخارجية السوفييتية هو ادراك الروس لهذا الاتحاد الجديد من قبل جاراتها من الدول بعضها مع بعض ، ويوضح موقف التشدد الذى يقفه ممثلو الاتحاد السوفييتى على موائد المؤتمرات العالمية المختلفة

ولا ينبغى أن يؤخذ هذا التحليل الأولى ، للاطار الجغرافى للشئون الدولية ، على أنه دليل على حتمية النزاع السياسى أو العسكرى بين دول قلب القارة العظيمة وجاراتها . ذلك أن الاتحاد السوفييتى لم يصل اطلاقا الى حالة المناعة ضد الهجوم والتخريب الجزئى . واقتصاده الداخلى لم يصل بعد الى درجة كافية من التنمية ، وقد أتت الحرب العالمية الثانية على كثير مما أنجزته الجهود المركزة خلال السنوات الأربع والعشرين السابقة. ولعل ما هو أهم من هذا أنه لم يبذل حتى الآن الا جهد قليل نسبيا لاستغلال أعظم ميزة جغرافية له ، وهى خطوط مواصلاته الداخلية .. اذ ليست هناك طرق مائية من الشرق الى الغرب ، ولم تصبح الطائرة بعد الوسيلة الملائمة لنقل البضائع والسلع الثقيلة على نطاق واسع ، فلا يمكن القول بأن الأجزاء الأوربية والآسيوية من الاتحاد السوفييتى تتمتع بمواصلات ملائمة

يضاف الى هذا أن السرعة الزائدة فى تحويل الشعب الروسى من الحالة الريفية الى الحالة الحضرية تجعل البلاد أكثر تعرضا للهجوم الجوى من أى وقت مضى . ومن ثم فانه يكون من مجرد التسليم بالقدرية أن نفسر الأنموذج العالمى للدول على أنه مقدمة لحرب عالمية أخرى قادمة . فانه

بالحرى يوحى باطار يمكن أن يحقق الاستمتاع السلمى بثمار الأرض . وبالرغم من اتساع رقعة الاتحاد السوفييتى ، وعظم موارده ، بل وثروته الكامنة ، فانه وسكانه يستطيعون أن يحققوا مستوى معيشة أفضل عن طريق التعاون الوثيق فى التجارة والثقافة بينهم وبين جيرانهم

ويجب أن تقع مهمة انماء مثل هذه العلاقات الايجابية البناءة على عاتق رجال الدولة المسئولين . ولا يستطيع الجغرافى السياسى الا أن يبين ، عن طريق التحليل والوصف ، ذلك الاطار الجغرافى الذى يجب أن تتلاءم معه هذه العلاقات الداخلية . ووجود هذا الاطار يوحى بامكان تحقيق وحدة عالمية فى المستقبل . أما « سقالات » هذا الصرح وهيكله فموجودة فعلا ، ومع ذلك فبعد ربع قرن من تكوين عصبة الأمم وبالرغم مما بدا على منظمة هيئة الأمم التى خلفتها من تباشير الأمل فان الوحدة العالمية لم تتحقق . ذلك أن العلاقات بين الدول لم توجه بعد توجيها كاملا لتحقيق الوحدة العالمية ، بل لا تزال معنية بمصالح محلية واقليمية قد تمثل مرحلة ضرورية تجريبية قبل تحقيق الهدف الأعلى والأعظم ، ولكن كلا منها تعكس بدورها تأثير الأحوال الجغرافية ..

لقد كانت الشئون بين الدول حتى نهاية القرن التاسع عشر تتحكم فيها غالبا اعتبارات استعمارية . فالشعوب النشيطة التوسعية كانت تسعى الى ايجاد مخارج لتجارتها ومتنفسا لأطماعها الاقليمية بالاستيلاء على الأراضى الواقعة خارج حدودها الخاصة . وكانت النتيجة أن تكونت امبراطوريات شاسعة الأرجاء بطرق عارضة عادة ، حدثت فى كثير من الأحيان لأن ممثلى احدى الدول كانوا سباقين فى ميدان بناء الامبراطوريات . وقرب نهاية ذلك القرن كانت الدول المختلفة تدعى ، على الأقل بالاسم فقط ، ملكية معظم الجزء اليابس من سطح الكرة الارضية . ولم يكن من الممكن بعد ذلك القيام بأى توسع اقليمى الا على حساب دولة منظمة أخرى ، وكان لابد أن يؤدى الى مقاومة تلك الدولة . ولذلك حل محل التوسع الاقليمى توسع اقتصادى كانت الدول القوية ، التى منعها التهديد بالحرب من كسب

أراض جديدة ، تسعى به لكسب مزايا اقتصادية عن طريق التوغل السلمى وباستخدام مجموعة كاملة من الترتيبات التجارية والنقدية

وقد أدى التنظيم الصناعى المتزايد بسرعة ، وماترتب عليه من نمو فى التجارة العالمية الى نوع من التطور أصبح معروفا « بدوائر النفوذ » التى عرفتها الدول ذوات المصلحة فى كثير من الأحيان ، تعريفا غامضا وان يكن تعسفيا تبعا لمقدار الضغط الذى يمكن أن تمارسه . ولقد اكتشفت بريطانيا وفرنسا وهولندة وبلجيكا وألمانيا وايطاليا ، وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية أن لها « مصالح حيوية » فى أجزاء مختلفة من العالم . وكانت الوسائل التى بها تحدد العلاقات الاقتصادية بين الدول معاهدات تضمنت فى غالب الأحيان مواد خاصة « بالدول الأكثر تفضيلا » واتفاقات تجارية ، وشبكة متسعة من التمثيل القنصلى

وكان النظام يتوقف من الناحية الفعلية على مفاوضات واسعة النطاق تستلزم قدرا كبيرا من المساومة والتفاهم ، ولكنه كان نظاما لا يمكن تنفيذه فى ظروف غير تلك التى كانت قائمة طوال المائة السنة الماضية. فأولا كانت العلاقات التجارية المعقدة تتوقف على النمو السريع لوسائل النقل ، التى لولاها لبقى حجم التجارة العالمية عند المستوى السابق أو قريبا منه .. فانتشار السكك الحديدية والبدء باستخدام المراكب البخارية واختراع الآلات الخاصة برفع البضائع كانت كلها أمورا ضرورية للتوسع فى التجارة الدولية . وثانيا كان النظام التجارى فى القرن التاسع عشر يعتمد على وجود دول فى مستويات مختلفة من النمو الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وكانت دول القرن التاسع عشر تنقسم الى نوعين من وجهة نظر التجارة بينها وما يتصل بها من علاقات بغض النظر عن مجرد التبادل الداخلى للسلع . ذلك أنه كان هناك بلاد « ايجابية » تقوم بمهمة القيادة وتنظم التجارة العالمية ، وبلاد « سلبية » كانت توفر معظم المواد الخام كما كانت تعد الى حد ما تابعة اقتصاديا للدول الايجابية . وكان فى طليعة المجموعة الأولى بريطانيا وفرنسا وهولندة وبلجيكا ، ثم انضم اليها فيما

بعد ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت الممتلكات الأوربية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا واستراليا سلبية بوجه عام ، بينما كانت الصين وأمريكا الجنوبية تؤديان وظيفة مماثلة من غير أن تكونا مرتبطتين ذلك الارتباط السياسى الوثيق بالدول الايجابية

على أن هذه الشركة غير المتكافئة والقائمة مباشرة على وجود الطرق البحرية بين العناصر المترابطة ، كانت تدر ربحا كبيرا على الدول الايجابية ، وبخاصة بعد أن تقدمت الثورة الصناعية ، ولكن دوام نجاح هذه الشركة كان يتوقف على بقاء الاقاليم « السلبية » مكتفية بأن تكون « محتطبة حطبا ومستقية ماء » (١) ، وقبولها لوضعها الاقتصادى الأدنى . ومن الضرورى فى هذا المقام أن نشير الى فرق آخر . ذلك أن الهند والصين وجنوب شرق آسيا فى العالم القديم لم تكن موردا للمواد الأولية اللازمة لدول غرب أوربا فقط ، بل كانت أيضا على وجه العموم مناطق كثيفة السكان تتوافر فيها الاسواق للصناعات الاوربية والاستثمارات « المأمونة » لفائض رأس المال الذى كان يتراكم فى البلاد الايجابية . ومن ثمّ لم يتطلب استعمار تلك الاراضى ، باستثناء جزائر الهند الشرقية الهولندية ، الا قليلا من الجهد . وفى العالم الجديد فى أوسع معناه ، أى بما فى ذلك استراليا وكذلك فى أفريقيا كانت الأقاليم « السلبية » قليلة السكان فى مطلع القرن التاسع عشر ، ولم تستطع أن تساهم فى التجارة العالمية الا عندما احتلها القادمون الجدد الذين جاءت غالبيتهم العظمى أصلا من غرب أوربا ووسطها

وهذا الفرق فى البيئة الجغرافية بين البلاد الكثيفة السكان ذات الاقتصاديات والتقاليد القديمة العهد ، وبين البلاد ذات الكثافة المنخفضة والسكان القليلين ، والتى سرعان ماعمرها مهاجرون مشربون بالآراء الأوربية ــ هذا الفرق أثار فروقا أساسية فى النظرة السياسية والاقتصادية،

---

(١) آية كتابية

مما مهد السبيل لعلاقات مختلفة مع الدول « الايجابية »

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تخلصت من السيادة الأوربية . ثم حذا حذوها جمهوريات أمريكا الجنوبية ، وأصبحت كل من كندا واستراليا ونيوزيلندة واتحاد جنوب أفريقيا عضوا فى «الدومنيون» ، وهى فى الواقع خطوة تعتبر سبيلا وسطا بين الاستقلال التام والبقاء فى نطاق المستعمرات . ومجمل القول ان بلاد العالم الجديد التى كانت « سلبية » أصلا قد أصبحت دولا وذلك بطريقة ايجابية . وفى عدة حالات أقفلت أبوابها الى حد ملحوظ أمام مهاجرين آخرين من أوربا ، ولم تعد كلها تابعة لغيرها سياسيا أو اقتصاديا

وأما فى العالم القديم فلم يكن هناك مفر من أن تكون عملية الارتفاع الى « مستوى الدول » بين البلاد « السلبية » أبطأ . فالمناطق الزراعية الموجودة كانت محتلة احتلالا ما منذ مدة طويلة ، كما كانت الاقتصاديات الداخلية تتعارض مع التطورات السريعة . ولم يكن فى هذه البلاد الزراعية أراض فضاء شاسعة ممهدة تستطيع فيها قوة ابتكار القادمين الأوربيين أن تطبق أساليب الانتاج الزراعى والمعدنى الحديثة على نطاق واسع . كما أن تكوينها السياسى والاقتصادى والثقافى ، على ماكان عليه ، حال دون تسرب الآراء الأوربية الغربية وأساليب الحياة فيها . فالغالبية العظمى من الهنود والصينيين والأندونيسيين ، وهى تقدر اجمالا بنصف سكان العالم، كانت ولاتزال حاجزا دون انتشار المؤثرات الأوربية ، أعظم مما كان يمكن لمناطق العالم الجديد الكبرى أن تكون

ولذلك فحتى لو وجدنا تعليلا لتقدم زراعة المزارع فى أفريقيا وجزائر الهند الشرقية ، فان بلاد العالم الجديد قد بدا عليها قوة دافعة خلال تطورها فى السنوات المائة والخمسين الأخيرة ، بينما كانت المناطق الموسمية المزدحمة بالسكان فى آسيا ، باستثناء اليابان ، فى حالة جمود . ولم تبذل هذه المناطق مايقرب من أن يكون مجهودا حقيقيا واسع النطاق للتخلص من نير الاستعباد لسيادة أوربا الغربية سياسيا واقتصاديا الا فى وقت حديث

جدا . ولأول مرة فى التاريخ ، وكان ذلك فى شهر ابريل سنة ١٩٤٧ ، عقد مؤتمر العلاقات الآسيوية فى مدينة نيودلهى ، وقال عنه مراسل جريدة «التيمس» (١) : « انه يمكن اعتباره نتيجة لتدهور النفوذ السياسى الأوربى فى الشرق ، وبنوع أخص فى جنوب شرق آسيا ، وما لازمه من نمو فى الوعى القومى بين الشعوب الآسيوية »

ولذلك يبدو أن الطابع السابق للعلاقات بين الدول الايجابية التقدمية والمجتمعات السلبية الأقل سرعة فى التطور يفسح المجال لمجموعة جديدة من العلاقات بين الدول . ذلك أن فكرة القرن التاسع عشر عن الاستعمار والاستغلال الاقتصادى للبلاد الأقل احكاما فى التنظيم لا يلائم النسق الحالى للأمور . فاذا كان القرن العشرون هو « عصر الرجل العادى » ، كما يؤكد الكتاب فى كثير من الأحيان فان الملايين الذين يعانون من سوء التغذية وغير المنظمين سياسيا فى آسيا وأفريقيا لهم الحق تماما ، كأمثالهم المتحررين فى أوربا وأمريكا واستراليا ، فى مزايا مثل هذا العصر

ولعل هذه الثورة فى العلاقات بين الدول تتمثل أقوى ماتتمثل فى أن الهند والبرازيل ، ومصر والأرجنتين أصبحت الآن بلادا دائنة ، مع أنها كانت الى آخر القرن التاسع عشر ، وحتى بعد هذا التاريخ فى بعض الحالات ، تعتمد بكثرة على توافر رأس مال أوربا الغربية وبخاصة بريطانيا فى تنميتها الداخلية . والواقع أن النصف الأول من القرن العشرين يتميز بزيادة التشابه فى تنظيم الدول السياسى بدرجة لم تكن معروفة من قبل . ففى الماضى كان النضج فى دولة واحدة أو أكثر يتفق دائما فى الزمن مع عدم النضج وعدم التنظيم فى سائر العالم ، ولذلك كان الطريق الى التوسع الاقليمى أسهل نسبيا . فالدولة التى توافرت لها القوة مصحوبة بالتنظيم السياسى والعسكرى والاقتصادى ، وقائمة على موارد بشرية ومادية كافية ، على أن تشمل الموارد المادية امتلاك الاراضى . تلك الدولة كانت قادرة على فرض ارادتها على الدول التى لم تبلغ مبلغها من التنظيم

(١) العدد الصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٤٧

وقد أدى تطور عدة دول استعمارية أو الدول الكبرى خلال عصر الكشف وبعده الى التنافس حتى أصبح الموجه لها فى علاقاتها نظاما عرف « بتوازن القوى » . ولا يزال التوزيع المتباين للقوة باقيا الى اليوم .. فهناك دول كبرى ودول صغرى . أما التوازن فمسألة أكثر دقة لأن الدول الصغرى تؤكد مطالبتها بالاشتراك فى الشئون الدولية بدرجة لم يحلم بها أحد حتى منذ خمسين سنة مضت ، فكثيرا ماتنشر الصحف أنباء عن مؤتمر دولى تتمثل فيه خمسون دولة أو أكثر . وما الاعراب عن الاستياء من منح الدول الكبرى حق الاعتراض على قرارات جمعية الأمم المتحدة الا دليلا على الرغبة المتزايدة من جانب الدول الصغرى فى القيام بما تعتبره وظيفتها فى العلاقات الدولية

ومن وجهة نظر رجل الجغرافيا السياسية يتوقف معنى ظاهرة القرن العشرين هذه فى الشئون العالمية وقيمتها على امكانية تشكيل جديد للدول . فقد كان تقسيم الوحدات الاقليمية الى مجموعات فى الماضى تفرضه الدول الأقوى ، واتخذ شكل امبراطوريات أو تحالف لأغراض عسكرية ، هجومية كانت أو دفاعية . واذا استثنينا الامبراطورية البريطانية وحدها ، وهذا فى السنين الاخيرة فقط ، لم نجد هناك أى ارتباط بين الدول قائم على الرغبة ، وحتى الامبراطورية البريطانية جاءت نتيجة الفتح مضافا اليه ثمار الكشف والبحث . ذلك لأنها قامت قبل صدور قانون وستمنستر ، وكذلك كانت الحال مع امبراطوريات فرنسا وبلجيكا وهولندة وألمانيا . وأما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وجدت من الضرورى أن تخوض غمار الحرب الأهلية لتفرض الوحدة على البلاد . وأما فى الاتحاد السوفييتى فقد استخدم الضغط الاقتصادى والسياسى على الأقل لتدعيم الاتحاد

بيد أن العالم اليوم مقسم الى دول قد تكون لها حرية الاتصال فى علاقاتها بعضها ببعض على المستوى السياسى ، وان كانت علاقاتها الاقتصادية ستظل موجهة بضرورة اطعام شعوبها وكسائها واسكانها ،

الأمر الذى يترتب عليه تبادل السلع بأنواعها الكثيرة . وفى عالم مثالى تتوحد العلاقات بين هذه الوحدات المستقلة سياسيا فى نظام عالمى يقصد منه تيسير نمو « كومنولث » عالمى . غير أن هذا التوحيد ، مهما اشتدت الرغبة فيه ، لايجب أن تتوقع حدوثه فى وقت أقصر مما ينبغى ، ذلك أن طريق الوحدة الكاملة لاتزال تعترضه عقبات كثيرة . فالخلافات فى المذاهب السياسية ، وفى الثقافة والنظرة التقليديتين .. ناهيك عن تنوع اللغات والأديان ــ كل هذه نشأت خلال مدد طويلة من الزمن ، ولا يمكن محوها سريعا . بل يكون أقرب الى الحكمة أن تتدرج عن طريق مرحلة وسطى قد نصفها بايجاز بالقول انها تعاون عملى على أساس اقليمى

ويقترح « ماكندر » (Machinder) فى كتابه « حقائق جغرافية » الاطار الذى يمكن أن يحدث فى داخله مثل هذا التقسيم للدول ، ويكون مقدمة لنشأة وحدة عالمية فيما بعد ، على شريطة أن تدرك كل من المجموعات الاقليمية أن أحسن مايخدم مصالحها هو التعاون بين المجموعات . فأما اتحاد روسيا السوفييتية الاشتراكية فقد تم فعلا ، بل انها قد كوّنت مجموعة اقليمية تشمل مايسميه الاستاذ فوست «Fawcett» (١) اقليم الانتقال الغربى . وأما غرب أوربا ، أى أوربا الواقعة غرب خط يمتد من ستتن «Stettin» الى تريستا «Trieste» ويشمل شبه جزيرة ايبريا وشبه جزيرة ايطاليا وقد يشمل أيضا بلاد جبال الأطلس فى شمال افريقيا ، فبينها كثير من العوامل المشتركة . وأما الشرق الأوسط ، وهو ما يتفق الى حد كبير مع العالم العربى ، فيشمل سوريا ولبنان والعراق والأردن والجمهورية العربية المتحدة ، وفلسطين المحتلة ، وربما باكستان ، ويكون المجموعة الثانية بين الدول الواقعة على أطراف القارة بما لها من روابط متزايدة ، وقوة اقتصادية أكثر من أى وقت مضى بفضل توافر البترول فيها . وأما فى الشرق الأقصى فهناك أوجه شبه

---

(١) س . ب . فوست

عريضة فى الأحوال المناخيـــة يصحبها تشابه فى الانتاج الزراعى وكثافة السكان الزراعيين ، وكلها تدل على وجود علاقات وثيقـــة بين أجزائه . وقد يسهّل هذه العلاقات كسب كل من الهند ، وبورما ، وأندونيسيا ، لاســـتقلال التام تقريبا (١) . وكل من هـــذه المجموعات الأخيرة الثلاث تتلاصق أجزاؤها بدرجة كبيرة ، ويضاف الى ذلك ملاءمة الطرق البحرية بسبب أشكالها وتنظيمها . وأما الكومنولث البريطانى فيمكن أن يكون المجموعة الخامسة لأنه متحد سياســـيا فعلا . وأخيرا وليس آخرا اطلاقا تبقى أمامنا الأمريكتان وهما تكونان المجموعة السادسة الهامة

وكل من مجموعات الوحدات هذه تمتلك موارد بشرية ومادية هائلة ، وتشمل فى داخلها مصالح مشـــتركة كافية لأن تجعل الأســـاس المرضى للتعاون العملى ممكنا . ولكن من الواضح أن كلا منها ستعانى من أية محاولات للوصول الى الاكتفاء الذاتى فى المسائل الاقتصـــادية لأنه من مصلحة كل مجموعة أن تعمل على خير باقى المجمـــوعات . وبمعنى آخر يحول تكوين المجموعات بطريقة محكمة دون تبادل المنافع وهو أمر غير مرغوب فيه لســـببين بارزين : أولهما أن التجارة العـــالمية التى يتوقف عليها ، فى نهاية الأمر ، خير البشرية لايمكن القيام بها اذا كانت هنـــاك حواجز اقتصادية بين الدول أو بين المجموعات المكونة منها . وثانيهمـــا أن هنـــاك عرى بين الدول فى المجموعات المختلفة توازن أى اتجاه الى التنمية الاقتصادية الاقليمية المقيدة . ويكون من الافراط أن ننتظر من الدول التى تتكون منها المجموعة أن تضـــحى بسيادتها وخصـــوصا فى الحالات التى نالت فيها الدول سلطات السيادة حديثا فقط . وما نقترحه هنا هو أن كل مجموعة يجب أن تنمو على أنها اتحاد سياسى واقتصادى يمهد الطريق لعلاقات اقليمية بين الدول ولعلاقات عالمية بين المجموعات .

غير أنه لايكون من الحكمة أن نقلل من شـــأن الصـــعاب التى يجب تذليلها ولا الأخطار التى يجب تجنبها ، وأعظم تلك الأخطار هو خطر

---

(١) لقد نالت البلاد المذكورة استقلالها التام بعد صدور الكتاب. المترجم

بسط احدى الدول سيادتها على الدول الأخرى الواقعة فى مجموعتها . ولكن هذه المشكلات موجودة فعلا فى الأنموذج القائم الذى لاتستطيع فيه دول صغيرة كثيرة أن يراودها الأمل فى أن تقاوم بنجاح محاولة احدى الدول السيطرة عليها دون مساعدة دولة أخرى لها . ومن الناحية الأخرى يكون توزيع السلطة الدولية أكثر تعادلا بين المجموعات المختلفة . ومتى أمكن اتخاذ اجراء مشترك داخل كل اقليم فقد يقل خطر العدوان فى الشئون العسكرية أو الاقتصادية . ومن الواضح أن اقامة نظام من الأقاليم الفدرالية يقع خارج نطاق الجغرافية السياسية ــ فهذا يجب أن يظل مهمة رجال السياسة . وكل مايستطيع الجغرافى السياسى أن يفعله هو أن يبين الصورة الجغرافية الخلفية التى يجب أن يرتكز عليها أى نظام للعلاقات بين الدول . على أنه يمكن القول ان الحصول على المعلومات الخاصة بتلك الصورة الخلفية يزداد يوما بعد يوم . ونتيجة الالمام المتزايد بنظام توزيع الدول على سطح الكرة الارضية أن ندرك أن البيئة الطبيعية للكرة الارضية لها صفة النظام والترتيب التى يبدو أنها تنقص التنظيم الحالى للدول